

Distr.: General
8 April 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لألمانيا وبيرو والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تود ألمانيا وبيرو، بصفتيهما رئيسين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن وفي إطار تعاون وثيق مع المملكة المتحدة، إطلاعكم على موجز وقائع الاجتماع الذي عقده فريق الخبراء غير الرسمي في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٩ بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كريستوف هيوسغن

الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) غوستافو ميزا - كوادرا

الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كارين بيروس

الممثلة الدائمة للمملكة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية



المرفق

مرفق الرسالة المؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لألمانيا وبيرو والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

موجز وقائع اجتماع فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المعقد في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٩

في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٩، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن اجتماعاً بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واستمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاص للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليلي زروقي، إلى جانب خبراء من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري.

وطرح أعضاء المجلس عدة أسئلة بشأن انخفاض مستوى تمثيل المرأة في الحياة السياسية وارتفاع معدلات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع؛ والحالة الراهنة لخطة العمل الوطنية الجديدة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وما يمكن عمله من جانب مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي وإطارة للنتائج على الصعيد القاري، أو ثنائياً من جانب فرادى الدول الأعضاء للمساعدة في تنفيذها وتعزيز الامتثال؛ والجهود المبذولة لاستعراض استراتيجية الأمم المتحدة وتدخلاتها فيما يتعلق بالانتخابات التي أجريت مؤخراً والانتخابات المقبلة؛ ودور الأمم المتحدة في التواصل مع الجهات الفاعلة المسلحة غير التابعة للدولة وفي التصدي لوباء الإيولا. وطرح أعضاء المجلس أيضاً أسئلة عن التزام الرئيس الجديد بالمساواة بين الجنسين ومواصلة تنفيذ الالتزامات القائمة المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

وفيما يلي النقاط الرئيسية التي أثّرت خلال الاجتماع:

- أسفرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بعد تأخير لمدة عامين، عن أول عملية انتقال سلمي للسلطة منذ استقلال البلد بتنصيب الرئيس تشيلومبو. وأُرجئت انتخابات حكام المقاطعات وعلق الرئيس عملية تنصيب أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين حديثاً بسبب ادعاءات متعلقة بالفساد ومخالفات أخرى، ولكن اللجنة الانتخابية المستقلة تواصل أعمالها التحضيرية لإجراء الانتخابات المؤجلة في بيني وبوتيمبو ويومي في ٣١ آذار/مارس.

- وأشار الرئيس في عدة مناسبات، بما في ذلك في خطاب تنصيبه وفيما يتعلق باليوم الدولي للمرأة، إلى أنه ملتزم بإيجاد سبل لتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع المؤسسات الحكومية. وهذا يمثل هذا فرصة سانحة للشركاء الدوليين المهتمين بدعم المرأة الكونغولية. وستجتمع الممثلة الخاصة للأمين العام مع الرئيس لمناقشة بعض المسائل التي جرى تناولها في هذا الاجتماع، من منطلقات زيادة المشاركة السياسية للمرأة، بما في ذلك تمثيل المرأة في حكومته، وممارسة الدعوة من أجل مواصلة تنفيذ الإطار الخاص بمكتب مستشارة الرئيس المعنية بالعنف الجنسي وتحديد الأطفال وما استثمر في هذا المكتب في السنوات الماضية.

- وسجل أكثر من ٢٠ مليون امرأة (٥٢ في المائة من الناخبين) كناخبات. واتخذت الأمم المتحدة عدة مبادرات ترمي إلى دعم مشاركة المرأة في الانتخابات. فعلى سبيل المثال، تواصلت البعثة مع مئات الصحفيين بشأن كيفية الإبلاغ عن الانتخابات دون تمييز وتحييز جنساني، ودعمت المنظمات غير الحكومية من أجل إنشاء "عيادة انتخابية رقمية" لإبقاء المرشحات على اطلاع على جميع التفاصيل الإدارية واللوجستية اللازمة فيما يتعلق بالانتخابات، وكثفت الدوريات المختلطة للمساعدة في التخفيف من حدة العنف الانتخابي، وعززت شبكات الوسطيات المحليات في المناطق المعرضة للخطر، ودعت النساء إلى استخدام منابرهن الإعلامية للتعريف بأنفسهن بصورة أكبر. وشكلت النساء أكثر من نصف السياسيين الذين وجهت لهم الدعوة للترويج لترشيحهم على أمواج إذاعة أوكاي في الأسابيع التي سبقت الانتخابات، ومن بين ١١٤ مرشحة تكلمت على الهواء خلال تلك الأسابيع، جرى انتخاب ١١ مرشحة في المجالس الوطنية والمحلية. وتلقت الدعم في مجال بناء القدرات من البعثة ٩٧ امرأة تمارس الساسة، بما يشمل مرشحات للانتخابات التشريعية المقبلة في بيني وبوتيمبو. ومن خلال تيسير الحوار مع الزعماء التقليديين والزعماء العرفيين، جرى تعيين زعيمتين عرفيتين في الجمعية الوطنية وعينت ثلاث أخريات نائبات، مقابل زعيمة عرفية واحدة في عام ٢٠٠٦.
- لم تترجم هذه الجهود مباشرة إلى زيادة كبيرة في مستويات تمثيل المرأة في المناصب التنفيذية أو التشريعية، إذ تشير النتائج المؤقتة إلى أن النساء لم يفزن سوى بنسبة ١٠,٥ في المائة من مقاعد الجمعية الوطنية و ١١ في المائة في المجالس الإقليمية. ومن بين الـ ٥٠ امرأة اللاتي انتخبن في الجمعية الوطنية، أعيد انتخاب أكثر من الثلث. ومن الاستثناءات الإيجابية النتائج الجزئية والمؤقتة التي تحققت في مجلس الشيوخ، والتي تشير إلى أن النساء ربما فزن بنسبة ٢٠ في المائة من المقاعد، مقابل ٥ في المائة في الانتخابات السابقة.
- يفسر جزئياً انخفاض الأرقام برفض العمل بالحصص في القانون الانتخابي، وارتفاع عتبة المقاعد اللازمة للمشاركة في الهيئات التشريعية، وزيادة رسوم الدخول، وكل ذلك شكل عقبات أمام مشاركة المرأة وحفز الأحزاب على اختيار مرشحين ذكور مشهورين وذوي سمعة وطيدة بشكل أكبر. وستواصل الأمم المتحدة دعم المنظمات النسائية والسياسيين في ممارسة الضغط من أجل اعتماد تدابير خاصة مؤقتة في قانون الانتخابات.
- تحققت الأمم المتحدة من تسجيل زيادة في حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في عام ٢٠١٨، مما أسفر عن أكبر عدد من الحالات المتحقق منها منذ عام ٢٠١١ الذي ربما لم يكن من قبيل الصدفة أنه شكل آخر مرة يجري فيها البلد انتخابات. وتشمل المناطق التي تثير قلقاً خاصاً كينغو الشمالية وكينغو الجنوبية، وكذلك مقاطعات إيتوري وتانغانيكافا وكاساي. ولم يتغير هذا الاتجاه في عام ٢٠١٩. وعلى الرغم من أن القوات المسلحة والشرطة تقف وراء حوالي ٣٠ في المائة من الحالات، فإن غالبية الجناة ما زالت تتشكل من الجماعات والمليشيات المسلحة، ولا سيما في مناطق شاسعة من كينغو الشمالية وكينغو الجنوبية حيث السلطة الحكومية محدودة للغاية، وعادة ما تسجل تلك الحالات خلال الهجمات على القرى أو الكنائس التي تصب على جوانب الطرق. وتتضمن استراتيجية حماية المدنيين التي تتبعها البعثة الإنذار المبكر بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع ونشر المعلومات في الوقت المناسب عن حوادثه، وتوعية الجهات

المسلحة غير التابعة للدولة، وتعزيز الدوريات في المناطق المعرضة للخطر، وإجراء التقييمات المتعلقة بالحماية المشتركة، وتقديم رعاية ما بعد التعرض للاغتصاب في المواقع المتضررة. وبالإضافة إلى ذلك، تدمج البعثة تدابير الوقاية والاستجابة في استراتيجيتها لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتواصل دعم الجهود المبذولة لتعزيز مساءلة الجناة، بما في ذلك كجزء من تنفيذ خطة عمل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي عام ٢٠١٨، وقع ٧٨ من قادة القوات المسلحة التزامات فردية بمنع العنف الجنسي.

- النساء معرضات بشكل خاص لوباء الإيولا لأنهن كثيرًا ما يعتنن بالمرضى ويجهنز الجنائز ولدين سبل أقل للحصول على المعلومات. ويشكل النساء ٥٧ في المائة من جميع الحالات. وتبذل البعثة جهودًا أكبر لإشراك المرأة في مبادراتها، على النحو المطلوب في القرار (٢٠١٨) ٢٤٣٩. فعلى سبيل المثال، أجرت الأمم المتحدة مؤخرًا حملة إعلامية عن إيولا في إقليم بيني موجهة حصريًا للنساء الحوامل خلال مواعيدهن الطبية السابقة للولادة.

- يشكل النساء حاليًا ٣,٦ في المائة من العنصر العسكري و ١٢,٣ في المائة من عنصر الشرطة في البعثة. وفي عام ٢٠١٩، اعتمدت استراتيجيات المساواة بين الجنسين لكل من القوة وشرطة الأمم المتحدة، وزادت نسبة النساء اللاتي يشاركن في الأنشطة التنفيذية لشرطة الأمم المتحدة بأكثر من ٤٥ في المائة من الربع الأول إلى الربع الأخير من عام ٢٠١٨. وزادت نسبة النساء المعينات في وظائف دولية من ٢٦,٣ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى ٢٩,٣ في المائة في شباط/فبراير ٢٠١٩، في حين أن هدف البعثة هو الوصول إلى ٣٦ في المائة بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٩. وعدد النساء قليل في قوائم المرشحين المقبولين التي تستخدمها البعثة لشغل معظم الوظائف، وسيكون الاحتفاظ بالنساء أمرًا صعبًا بشكل خاص والبعثة مقبلة على فترة ستقوم فيها بتقليص حجمها، لأن القواعد الحالية تعطي الأفضلية للموظفين الذين قضوا فترات أطول في الخدمة، وهم عادة رجال.

- بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي أول بعثة حفظ سلام تعتمد مؤشرات جنسانية لتقييم مراعاة البعثة للاعتبارات الجنسانية وتحسينها ورصدها والإبلاغ عنها، وهذا له تأثير ملموس في العديد من مجالات عملها.

وقد سلطت الضوء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بصفتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي، على بعض التوصيات التي أطلعت أعضاء فريق الخبراء غير الرسمي عليها خطيًا. وشملت تلك التوصيات ما يلي:

- بالنظر إلى المفاوضات الجارية لاتخاذ قرار جديد لمجلس الأمن بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، من الضروري أن يحتفظ المجلس بجميع العبارات ذات الدلالات القوية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي أدرجت في الفقرات ٦ و ٨ و ١٠ و ١٩ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٥١ و ٥٧ و ٦٠ من القرار (٢٠١٨) ٢٤٠٩، مع إيلاء اهتمام خاص للفقرة ٣٩، التي طلب فيها مجلس الأمن إلى البعثة أن تراعي تماما الاعتبارات الجنسانية بوصفها مسألة شاملة طوال فترة ولايتها وأن تساعد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والجهات الأخرى المعنية صاحبة المصلحة في كفالة مشاركة النساء وانخراطهن وتمثيلهن على جميع المستويات، بما في ذلك في تهيئة

الظروف المواتية لإجراء الانتخابات، وحماية المدنيين، ودعم جهود تحقيق الاستقرار، من خلال جملة أمور منها توفير مستشارين للشؤون الجنسانية وحماية المرأة، وطلب كذلك تحسين التقارير التي ترفعها البعثة إلى المجلس بشأن هذه المسألة.

- بالنظر إلى أن الحكومة الوطنية والحكومات المحلية لم تشكل بعد، ينبغي لمجلس الأمن أن يضيف "الحكم الرشيد وتوطيد جهود السلام" إلى قائمة المهام الواردة في الفقرة ٣٩ ومختلف مجالات العمل التي ينبغي للبعثة أن تضمن مشاركة المرأة فيها.
- في إطار ولاية البعثة ومهامها ذات الأولوية في مجال حماية المدنيين (الفقرة ٣٦)، ينبغي للبعثة أن تتواصل بانتظام مع المنظمات النسائية ومبادرات منع العنف التي تقودها النساء وأن ترصد وتبلغ عن الأخطار التي تهدد منظمات المجتمع المدني النسائية وعن التدابير المتخذة لحماية النساء اللاتي يمارسن السياسية والمرشحات والناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان.
- ينبغي للمجلس أن يدعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركاءها الدوليين إلى ضمان التمويل الكافي لتنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وخطط العمل المستندة إلى البيان المشترك المتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع الصادر عام ٢٠١٣.
- بالنظر إلى أهمية دعم إجراء تحليل جنساني أكثر إحكاما للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي للفقرة ٣٣، التي أكد فيها مجلس الأمن أهمية النهوض بالتحليل السياسي وتحليل النزاع، أن تعكس ضرورة مراعاة المسائل الجنسانية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للعنف المستمر. وينبغي أن يكفل أي استعراض استراتيجي جديد للبعثة أو عمليات تخطيط البعثة الأخرى إدراج الخبرة الجنسانية من أجل حماية المكاسب المتحققة فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن في أي عملية من عمليات إعادة التشكيل التي تقوم بها الأمم المتحدة.
- ينبغي أن يتواصل رئيسا فريق الخبراء غير الرسمي، إلى جانب أعضاء المجلس الآخرين، مع نظرائهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية للاستفسار عن: حالة خطة العمل الوطنية الثانية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛ ومطالبات المجتمع المدني بالإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء السلام، بمن فيهم النساء؛ وتأخر إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات ومجلس وطني معيّن بالمساواة بين الجنسين؛ وتنفيذ القانون الانتخابي لعام ٢٠٠٨، الذي يُطلب فيه من الأحزاب السياسية مراعاة المساواة بين الجنسين عند وضع قوائمها؛ وسن القانون المنتظر المتعلق بمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والتصديق على معاهدة تجارة الأسلحة واتفاقية كينشاسا، إذ إن الخطة الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي بدأت في آذار/مارس ٢٠١٨ كشفت عن وجود علاقة قوية بين هذه الأسلحة وكل من الاغتصاب والعنف المنزلي.

وقد كمل هذه الاقتراحات مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع بتوصيات أخرى بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. فعلى وجه الخصوص، دعا المكتب إلى تقديم مساعدة فورية في توفير الدعم والحماية لجعل أكبر عدد من ضحايا الاغتصاب الجماعي الذي وقع في واليكاليفي عام ٢٠١٠ يدلون بشهادتهم في المحاكمة الجارية لتتابو نتابيري شيكا وسيرافين ليونسو في غوما، وطلب إلى مجلس الأمن أن يبقي قيد نظره هذه القضية الرمزية تمشيا مع التزامه المبكر وبيان رئيس

مجلس الأمن المؤرخ ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ (S/PRST/2010/17)؛ ولاحظ أن خطة العمل المتعلقة بالعنف الجنسي للشرطة الوطنية، التي وضعت في صيغتها النهائية في آذار/مارس ٢٠١٨، لم توقع من جانب وزير الداخلية السابق وينبغي للحكومة الجديدة أن تعطيها الأولوية؛ وشجع على تخصيص موارد لفريق العمل المعني بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ وفريق كبير مستشاري شؤون حماية المرأة لدعم تواصل الأمم المتحدة مع الجماعات المسلحة بشأن مسألة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، مع التأكيد مرة أخرى على أنه في أي مفاوضات مع الجماعات المسلحة، يجب أن توضع "خطوط حمراء" محددة بوضوح، وعلى أن قرارات العفو بحكم الواقع أو القانون فيما يتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع محظورة بشكل صريح في قرار مجلس الأمن ٢١٠٦ (٢٠١٣)، الذي يقتضي محاكمة الجناة؛ وذكر أنه يجب التحري بدقة عن الأفراد الذين يسرحون أو يدمجون في مؤسسات الدفاع والأمن تمشيا مع قرارات المجلس. وأخيراً، دعا المكتب الرئيس الجديد إلى الوفاء بالتزامات التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع التي تعهدت بها الحكومة السابقة في البيان المشترك لعام ٢٠١٣ وخريطة الطريق اللاحقة لعام ٢٠١٦، وتخصيص موارد من الميزانية الوطنية للإسراع بتنفيذ تلك الالتزامات، بوسائل منها تسليم المهام على نحو سليم بين المستشارية الخاصة للرئيس المعنية بالشباب ومكافحة العنف ضد المرأة المعنية حديثاً والمستشارة الخاصة للرئيس المعنية بمنع العنف الجنسي وتجنيد الأطفال سابقاً.

واختتم الرئيسان الاجتماع وأعربا عن اعتزامهما متابعة التوصيات التي أثيرت في الاجتماع.